



15 سبتمبر 2014

2 2679

إلى

السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء
الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية

الموضوع : إعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2015.

المرجع : منشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015.

بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لإعتلائه عرش أسلافه الميامين، أكد جلالة الملك حفظه الله، في خطابه السامي، على التحلي باليقظة وروح التعبئة المستمرة من أجل ربح رهانات التنمية بأبعادها المادية واللامادية وتوزيع ثمارها بشكل متوازن بين جميع المغاربة، وكذا تحقيق شروط إنجاح نموذجنا الإقتصادي التنموي التضامني، وتفعيل الإصلاحات اللازمة وتعزيز التوجه الإيجابي لمؤشراتنا الإقتصادية والمالية.

وقد أشار جلالة الملك حفظه الله، في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الواحدة والستين لثورة الملك والشعب، إلى أن النموذج التنموي لبلادنا بلغ مرحلة من النضج تجعله مؤهلا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة. وقد عبر جلالتة بهذه المناسبة عن ارتياحه للمساهمة الفاعلة لعدد من المؤسسات العمومية في النهوض بالاقتصاد الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي.

في هذا الإطار، حدد السيد رئيس الحكومة، بواسطة المنشور المشار إليه في المرجع أعلاه، أهداف مشروع قانون المالية لسنة 2015 وكذا السياق العام الذي يندرج فيه هذا المشروع والذي يتسم بتأكيد التطور الإيجابي للمؤشرات الاقتصادية لبلادنا، وعودة الوضعية الاقتصادية إلى حالة من الإستقرار النسبي.

وهكذا، فإن مشروع قانون المالية 2015 يهدف إلى المساهمة في تفعيل وترسيخ الإصلاحات والبرامج ذات الأولوية، لمواصلة البناء الديمقراطي وتنزيل الدستور وتفعيل الجهوية المتقدمة، وكذا للنهوض بالإقتصاد الوطني والرفع من مستوى تنافسيته وجاذبيته مع تطوير الخدمة العمومية وتقوية التضامن والتماسك الإجتماعي والمجالي وتدعيم التنوع الثقافي.

وقد حدد منشور السيد رئيس الحكومة السالف الذكر أربع أولويات بما يستجيب للتطلعات والتوجيهات الملكية السامية ويمكن أيضا من تسريع تنفيذ البرنامج الحكومي وأولويات وآفاق العمل الحكومي للنصف الثاني من الولاية الحالية. وتتمثل هذه الأولويات فيما يلي :

1. تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته وإنعاش الإستثمار الخاص ودعم المقاوله؛
2. تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية؛
3. دعم التماسك الاجتماعي والمجالي والبرامج الاجتماعية وإنعاش الشغل؛
4. مواصلة مجهود الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية.

بهذا الصدد، فإن الأولويات الحكومية بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية، باعتبارها فاعلا بارزا في الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ السياسات العمومية والمساهمة في خلق الظروف المواتية لتشجيع الاستثمار والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى تدعيم دور هذه الهيآت في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية عبر تسريع استثماراتها وتقوية أدائها والرفع من جودة الخدمات المقدمة ووتيرة إنجاز البنيات التحتية وكذا تسريع الإصلاحات المتعلقة بتحسين حكومتها وشفافيتها.

وستُمكن أورش الإصلاح من تطوير منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية وتعميم العلاقات التعاقدية بينها وبين الدولة بهدف اعتماد ودعم مبادئ وممارسات الشفافية والحكامة الجيدة، بما سيتيح توطيد الإنجازات المحققة وتحسين الأداء والتحكم في المخاطر والرفع من نجاعة ومردودية وجودة تدخلات هذه الهيآت.

وهكذا، فستعرف منظومة المراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية إصلاحاً شاملاً بهدف تعزيز فعالية المراقبة وتوجيهها نحو تتبع الأداء والوقاية من المخاطر والمحافظة على الموارد والممتلكات العامة مع الحرص على سلامة وتطابق التسيير مع القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل. هذا، بالإضافة إلى التنصيص على مبادئ وآليات الحكامة الجيدة كمكوّن أساسي إلى جانب نظام المراقبة وكأداة للرفع من النجاعة والمردودية.

في هذا السياق، وموازية مع مواصلة تفعيل التوجيهات الواردة في ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن هذه الهيآت مدعوة إلى الحرص على عقد اجتماعات مجالسها التداولية في المواعيد المحددة وبصفة منتظمة والسهر على إحداث وتفعيل اللجان المتخصصة المنبثقة عن هذه المجالس، مع العمل على وضع وتطوير آليات الحكامة والمراقبة الداخلية وأدوات استشراف المخاطر والتتبع والتقييم، على نحو يُمكن المنشأة من أداء مهامها على الوجه الأمثل ومن وضع المواطن والمرتفق في صلب اهتمامات تحسين المرفق العمومي.

كما أنه من الضروري إيلاء الأهمية اللازمة لإعداد عقود برامج متعددة السنوات بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية نظراً لأن التعاقد يشكل آلية هامة لتوضيح الرؤية الاستراتيجية وتحديد الأهداف وتدبير الموارد في إطار زمني متعدد السنوات يسمح بالتتبع والتقييم الموضوعي للنتائج المحصلة ارتباطاً بالأهداف المسطرة والرفع من الأداء وتعزيز آليات تقييم الإنجازات وكذا تحسين جودة الخدمات المقدمة وترشيد النفقات مع السهر على ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة. وبهذا الخصوص، يتعين الحرص على عقد اللجان المختصة لتتبع إنجاز عقود البرامج وتقييم نتائجها.

وتطبيقا للمرسوم رقم 882.13.2 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 2 يناير 2014، يتعين على المؤسسات العمومية تعزيز الشفافية والنشر المنتظم للمعلومات المالية والعمل على إرساء محاسبة مطابقة للمدونة العامة للتنميط المحاسبي، بالنسبة للمؤسسات العمومية التي لا تتوفر عليها لحد الآن. كما يجب على المؤسسات والمقاولات العمومية تعزيز نشر المعلومات غير المالية عبر الوسائل الملائمة.

وهكذا، وبالإضافة إلى التدابير السالفة الذكر والمتعلقة بتحسين الحكامة والشفافية، يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية التقيد بالتوجهات الرئيسية التالية أثناء إعداد مقترحات ميزانياتها برسم سنة 2015، وذلك بالسهر على تدعيم استثماراتها وتعبئة أمثل للموارد وكذا التحكم في النفقات.

أولا. مواصلة مجهود استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية :

يُعدّ مشروع قانون المالية لسنة 2015، لبنة إضافية لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيته لدى كافة الفاعلين وإنعاش الاستثمار وتعزيز دور بلادنا كقطب جهوي للاستثمار والإنتاج والمبادلات، موازاة مع التوجه الاستراتيجي الرامي إلى مواصلة تطوير وتسريع إنجاز المخططات القطاعية وتوفير شروط التكامل والالتقائية بينها واعتماد آليات المتابعة والتقييم وحسن توظيف الاعتمادات المرصودة لها، سواء تعلق الأمر بمخطط "المغرب الأخضر" أو مخطط "الإقلاع الصناعي" أو "رؤية 2020 للسياحة" أو برنامج "الطاقات المتجددة" أو برامج الحفاظ على البيئة أو "مخطط هاليوتيس" أو الاستراتيجية الوطنية للوجيستيك أو الاستراتيجية المينائية أو الاستراتيجية المعدنية وكذا تثمين منتوجات الصناعة التقليدية.

بهذا الصدد، يتوجب على المؤسسات والمقاولات العمومية التقيد بالتوجهات التالية التي تهدف إلى مواصلة مجهود الإستثمار العمومي وفق منظور ينبني على تعبئة ناجعة للموارد العمومية المتاحة وتوجيهها خصوصا نحو الاستثمار المنتج لتأهيل البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات الكبرى وتثمينها وخلق الشروط لحسن استغلالها وتكاملها من جهة، مع انفتاح أكبر على القطاع الخاص والرفع من جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين من جهة أخرى :

- التأكيد على انخراط البرامج الاستثمارية في إطار الأولويات والسياسات والاستراتيجيات القطاعية المحددة من طرف الدولة؛
- الحرص على التوطين الجهوي المتوازن للمشاريع الاستثمارية بما يساهم في انبثاق أقطاب جهوية تنافسية والرفع من مساهمتها في تأهيل الجهات وإدماجها في الاقتصاد الوطني؛
- برمجة نفقات الاستثمار على أساس التقييم الموضوعي للمدة الزمنية التي تتطلبها المشاريع والبرامج ومدى جاهزيتها للإنجاز وكلفتها والأهداف المتوخاة منها، وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج مع ضمان مردودية المشاريع الاستثمارية بالتأكيد على تقييم وقعها وآثارها خاصة عبر مساهمتها في تدعيم القدرة التنافسية الاقتصادية للبلاد والارتقاء بجودة المرفق العمومي وتحسين ظروف عيش المواطنين ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- ضرورة الالتزام بتسريع وتيرة إنجاز ميزانية الاستثمار، في إطار متعدد السنوات، مع إعطاء الأولوية لتصفية الاعتمادات المرحلة المرتبطة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز وكذا للمشاريع موضوع اتفاقيات موقعة وطنيا ودوليا مع تطوير الموارد الذاتية؛
- تقليص المحتوى من العملة الصعبة في المشاريع الاستثمارية وإعطاء الأفضلية، في إطار احترام شروط المنافسة والجودة والالتزامات الدولية لبلادنا، للإنتاج المحلي؛
- إعطاء الأولوية القصوى لتسريع أداء المتأخرات المتراكمة وتقليص آجال الأداءات المتعلقة بالصفقات العمومية والعمل على التقليص من السقف الزمني ليصل ما أمكن إلى مدة 60 يوما؛
- الحرص على التطبيق الفعلي للأفضلية الوطنية في الصفقات العمومية في احترام للالتزامات الدولية للمغرب وكذا تفعيل استفادة المقاولات الصغرى والمتوسطة من حصة 20% من الصفقات العمومية.

فضلا عن ذلك، وفي سياق التأسيس لثقافة جديدة لتدبير الشأن العام تعتمد على تقييم الحاجيات ومراقبة الأداء والتحكم في التكاليف والمحاسبة وضمان فعالية واستمرارية الخدمات مع أداء المستحقات عن الخدمات المقدمة فعليا حسب مستوى ومعايير الجودة، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة إلى اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية تكميلية ومتميزة لإنجاز وتمويل وتدبير الخدمات والبنى التحتية العمومية وكذا تسريع وتيرة تطويرها وتقديمها في الآجال وبالجودة المتوخاة والاستفادة

من قدرات التمويل والابتكار التي يتميز بها القطاع الخاص مع احترام مبادئ الشفافية وحسن الأداء وتوازن العلاقات بين الأطراف المعنية واحترام قواعد الحكامة الجيدة.

ثانياً. التعبئة من أجل ضبط نفقات المؤسسات والمقاولات العمومية والرفع من مواردها وتحسين نتائجها المالية :

في إطار يتسم باستحضار روح التعبئة والالتزام والتضامن من أجل مواصلة اليقظة والتتبع الدقيق لوضعية المالية العمومية والعمل على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان استقرار التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية، يتعين على المؤسسات والمقاولات العمومية التقيد بالتوجهات التالية عند وضع مشروع ميزانية الإستغلال برسم سنة 2015. وتهم هذه التوجهات أساساً ضبط نفقات السير العادي وحصرها في الحد الأدنى الضروري، وربطها بتحقيق النتائج، وكذا ضبط كتلة الأجور للمقولة أو المؤسسة العمومية، مع ضرورة الحرص على تحسين أداء وجودة الخدمات المقدمة والحرص على استخلاص المستحقات.

أ. التحكم في كتلة الأجور من خلال :

- حصر إحداث المناصب المالية في الحد الأدنى الضروري لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين مع العمل على تفعيل آلية إعادة الانتشار لتعبئة الفرص المتاحة بهدف دعم التوازن على المستويين المجالي أو القطاعي؛
- العمل على ملاءمة الموارد البشرية مع مهام وأنشطة المؤسسة او المقولة العمومية مع اللجوء، عند الاقتضاء، إلى عمليات المغادرة الطوعية ؛
- ضبط الهياكل التنظيمية بما يتماشى مع ضرورة ربط إحداث مناصب المسؤولية بالحاجيات الضرورية ذات قيمة مضافة.

ب. مواصلة ضبط نفقات السير العادي وحصرها في الحد الأدنى الضروري عبر :

- التقيد بمبدأ الإستغلال المشترك والمتضامن مع تفعيل آلية تكتل المشتريات كما نص عليها المرسوم الجديد للصفقات؛
- الانخراط في تفعيل برنامج النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات البديلة وضبط استهلاك الماء والكهرباء وتعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض؛

- مواصلة الجهود الهادفة إلى الاقتصاد في النفقات الجارية، عبر حصر عمليات اقتناء وكراء السيارات في الحالات الضرورية والمعللة على أساس إعطاء الأولوية لحاجيات أنشطة الاستغلال ذات المردودية، وتقليص النفقات المتعلقة بالبنائيات والمساكن والكراءات الإدارية، وكذا عقلنة المهام بالخارج وحصر مصاريفها في الحد الأدنى الضروري؛
- الحد من اللجوء إلى الدراسات وربطها، عند الاقتضاء، بالأهداف والنتائج المتوخاة منها مع الحرص على تفعيل وتثمين الدراسات المنجزة والاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك؛
- مواصلة تفويت الأنشطة غير الأساسية إلى القطاع الخاص كلما أبانت دراسات الجدوى نجاعة هذا النوع من التدبير؛
- ترشيد وضبط النفقات المخصصة لاحتضان ودعم هيآت أخرى ورعاية أنشطتها.

ج. الرفع من الموارد المالية الذاتية :

- تطوير وتعبئة الموارد المالية الذاتية من خلال وضع نظام مناسب لتسعير خدماتها عند الاقتضاء، مما يمكنها من المساهمة في تمويل مشاريعها والرفع من مواردها؛
- الحرص على استخلاص الديون والمستحقات لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية واتخاذ التدابير اللازمة لتفادي تراكمها؛
- تعزيز مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار لوضعيتها المالية، ومستوى خزيرتها، وحاجياتها للتمويل المرتبطة ببرامجها الاستثمارية.

وبهدف ضبط عمليات إعداد وتقديم ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية في الآجال المقررة لها، فإن هذه الهيآت مدعوة إلى تقديم اقتراحات الميزانية برسم سنة 2015 وكذا الوثائق المتعلقة بها، المذكورة في ملحق هذا المنشور، إلى المجلس الإداري أو الهيئة التداولية قبل فاتح نوفمبر 2014 للموافقة عليها وإرسالها لوزارة الاقتصاد والمالية من أجل المصادقة عليها على أبعء تقدير في متم شهر نوفمبر 2014.

وبهذا الخصوص، ينبغي أن تنعقد الاجتماعات التحضيرية بالتنسيق بين المصالح المعنية لوزارة الاقتصاد والمالية والمؤسسة أو المقولة العمومية المعنية من أجل دراسة هذه الميزانيات قبل تاريخ 20 أكتوبر 2014.

كما أدعو السيدات والسادة رؤساء مجالس الإدارة والهيآت التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية لموافاة هذه الوزارة – مديرية المنشآت العامة والخصوصة – قبل 31 أكتوبر 2014 بتواريخ وجدول أعمال اجتماعات الهيآت التداولية المقترحة للمصادقة على مشاريع ميزانيات 2015.

وتقبلوا، السيدات والسادة الرؤساء والرؤساء المديرين العامين ورؤساء الإدارة الجماعية والمديرين العامين ومديري المؤسسات والمقاولات العمومية خالص التحيات والسلام.

وزير الاقتصاد والمالية
إمضاء: محمد بوسعيد

لائحة الوثائق التي يتعين إرفاقها بمشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2015

- محضر اجتماع المجلس الإداري أو الهيئة التداولية التي وافقت على مشروع الميزانية برسم سنة 2015 مرفوقاً بالتوصيات المتخذة بشأنه؛
- مذكرة تقديمية مفصلة حول تطور أهم المؤشرات التقنية والمالية خلال السنة الجارية مقارنة بالسنتين الأخيرتين (2012-2013) وكذا إنجازات التسعة أشهر الأولى من سنة 2014 وكذا توقعات اختتام سنة 2014؛
- المخطط متعدد السنوات ؛
- ميزانيات الاستثمار والاستغلال والخزينة ومخطط التمويل والبيانات الختامية المتوقعة برسم سنة 2015 ؛
- لائحة أهم المشاريع الاستثمارية قيد الإنجاز أو المبرمجة، مرفقة ببطاقات حول الجدوى التقنية والاقتصادية والمالية لكل مشروع وصيغته التمويلية ؛
- مشروع القانون الإطار برسم سنة 2015 (جدول تطور عدد المستخدمين مقارنة بالسنتين الأخيرتين) مرفوقة، إن اقتضى الحال، بجدول حول عدد المستخدمين الذين غادروا المؤسسة في إطار عملية المغادرة الطوعية، يتضمن التكلفة الاجمالية ومدة الاسترجاع وكذا الوضعية الإدارية والسن والمهمة للمعنيين بالمغادرة، للفترة (2013-2014) ؛
- جدول توقعات القروض والإمدادات المالية التي ستم تعبئتها خلال سنة 2015 مع التمييز بين المصدر الداخلي والخارجي ؛
- مذكرة تقديمية حول السياسة التجارية للمنشأة وجدول يتضمن تفاصيل الاستخلاصات برسم سنة 2014 والباقي استخلاصه وكذا التدابير الضرورية المتخذة أو المقترحة ؛
- وضعية آجال الأداء المتعلقة بمستحقات المومنين ؛
- جرد تفصيلي (نوع وصنف وتاريخ الاقتناء) إلى حدود 30 شتنبر 2014 لحظيرة السيارات النفعية والسياحية ؛
- التدابير المتخذة لترشيد نفقات الميزانية المحققة في سنة 2014 والتدابير المقترحة برسم سنة 2015.